

تاريخ القبول: 2019/06/22

تاريخ الإرسال: 2018/09/16

الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل
النجاح والفشل

**The democratic transition in the Arab Spring
countries: the content, the reasons, the factors of
success and failure**

د. يوسف أزروال

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

drazeroualyoucef@gmail.com

مَجَلَّةُ أَفَاقٍ عِلْمِيَّةٌ

يهدف المقال إلى تناول مضمون نظرية الانتقال الديمقراطي في الأدبيات الديمقراطية، ثم شرح وتحليل أهم محركات وأسباب الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي، كما نسعى عبر صفحات المقال إلى توضيح أهم عوامل نجاح موجة الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي، مقابل تحديد أسباب إخفاق الانتقال الديمقراطي ببعض الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الانتقال، الانتقال الديمقراطي، الربيع العربي.

Abstract:

The article aims to clarify the content of the theory of democratic transition in democratic literatures, and then explaining and analyzing the most important reasons for the democratic transition in the Arab spring countries, as we seek through the pages of the article to clarify the most important factors for the success of the democratic transition in the Arab spring countries, In return for identifying the reasons for the failure of democratic transition in some Arab countries.

Keywords: Democracy, Transition, Democratic Transition, Arab Spring.

مقدمة:

عند اندلاع موجة الاحتجاجات بتونس شهر ديسمبر/ كانون الأول 2010 التي أفرزت انهيار نظام زين العابدين بن علي منتصف يناير/ كانون الثاني 2011، وكذا تصدير الفعل الاحتجاجي إلى عدة دول عربية لاسيما منها، ليبيا، سوريا، اليمن، مصر والبحرين، أضحي واضحا لدى العديد من المختصين والخبراء أن المنطقة العربية ستعرف موجة تحول من أنظمة حكم غير ديمقراطية إلى أنظمة حكم ديمقراطية، مثل الموجة التي عرفتها دول أوروبا الشرقية مع سنوات السبعينات على غرار ما جاء في كتاب المفكر الأمريكي صموئيل هنتجتون *Samuel HUNTINGTON* في كتابه "الموجة الثالثة: الديمقراطية في أواخر القرن العشرين". ومع توالي انهيار الأنظمة السياسية العربية بدول الربيع العربي تباعا كتونس ومصر وليبيا، في حقبة زمنية وجيزة جدا-سقوط النظام المصري في ثمانية عشر يوم من بداية الحركة الاحتجاجية- أدركت دول مختلف البلدان العربية التحديات والرهانات التي تنتظرها بعد اتساع رقعة نشاط الفعل الاحتجاجي عبر مختلف أقاليم المنطقة العربية، وأن رياح التغيير قد طرقت أبوابها لأنها غير بعيدة عن ما يحدث في محيطها العربي باعتبار أنها جزء لا يتجزأ من النظام الإقليمي العربي تؤثر فيه وتتأثر بما يحدث به. ومع استمرار الهزات في المنطقة العربية، لن يكون هناك مفر من مباشرة عمليات الإصلاح السياسي والدمقرطة، واستمرار القيام بالثورات المدنية السلمية في كل جوانب الحياة، الأمر الذي جعلها تسارع إلى حماية مجالها السياسي من التأثيرات العابرة لموجة الربيع العربي عبر تبنيها لمدخل الإصلاح السياسي والدمقرطة، من أجل إثبات مناعة سياستها ونجاح ثورتها ضد الأنظمة التسلطية.

غير أن مباشرة عملية الديمقراطية و صياغتها لحزمة الإصلاحات السياسية لم يحل دون وجود العديد من الاستعصاءات والتحديات التي تواجه مفهوم الانتقال الديمقراطي، وصلت إلى حد عودة أزمات أنظمة الحكم المنهارة إلى سدة الحكم عن طريق اغتصاب الشرعية، مما جعلها تشكل عائقا مستديما ضد نجاح عملية الانتقال، وبالتالي تؤثر في مستقبل البناء والترسيخ الديمقراطي، وما يميز عملية الديمقراطية

بدول الربيع العربي هو عامل الخصوصية، الذي لا يشير إلى الاستثناء، بقدر ما يعبر عن اختلاف السياسات ومدخلات النظام السياسي ومخرجاته.

انطلاقاً من تقديم الموضوع نطرح مشكلة البحث التالية: كيف أثرت التحولات السياسية العربية بعد 2011 -الربيع العربي- في الأنظمة السياسية لدول التي عرفت موجة الربيع العربي؟ وما هي أهم المعوقات التي تجعل من عملية الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي أمر مستعص؟

وللإجابة على مشكلة البحث افترضت عملية الانتقال الديمقراطي في دول الربيع العربي جملة تعترضها من المعوقات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون التعاطي بشكل فعال وإيجابي مع مقومات نجاح عملية الانتقال الديمقراطي.

أولاً- المضامين المختلفة للانتقال الديمقراطي

1- معنى الانتقال: إن مصطلح الانتقال أصله نقل، وقد ورد في قاموس أكسفورد بعدة اصطلاحات منها *transfer* أي حول، تحويل، حالة، تحول، نقل، وورد أيضاً مصطلح *transmission* ويعني النقل، كما يعني الانتقال التقل، ويقصد به قطع مسافة بين موقع وآخر من حيث المكان، أو التحول في الزمن من مرحلة إلى مرحلة مغايرة في طبيعتها ومميزاتها¹.

وقد ورد في اللغة الإنجليزية أيضاً الانتقال بمصطلح *transition* ومصطلح التحول *transformation* حيث يقصد بالانتقال التنقل من حالة إلى حالة أخرى، أي من حالة التسلط إلى حالة المشاركة السياسية من طرف روافد المجتمع المدني والفئات الاجتماعية المختلفة، أما مصطلح التحول يعني الاستمرار في الممارسة والتحول ضمن مسار واضح إلى تحقيق المكاسب الديمقراطية².

2- معنى الديمقراطية: إن مصطلح الديمقراطية أصله يوناني ورد كما يلي *Democratos* والمركبة من *demos* وتعني الشعب، و *cratos* وتعني الحكم، ومن خلال دمج المصطلحين ينتج لنا مفهوم حكم الشعب، والذي يجب أن يكون حكم الشعب بصورة مباشرة³، ويضيف ديفيد هيلد *David Held* في معنى الديمقراطية بأنها تأتي في ثلاث صور، فالصورة الأولى تتمثل في الديمقراطية التقليدية حيث

قسمها إلى قسمين؛ ديمقراطية أثنائية وديمقراطية جمهورية، أما الصورة الثانية اصطلاح عليها بالديمقراطية اللبرالية، والصورة الثالثة هي الديمقراطية المباشرة. كما يوجد من أضاف إلى هاته النماذج الديمقراطية المباشرة والديمقراطية السياسية والديمقراطية شبه المباشرة⁴.

3- الانتقال الديمقراطي: في سياق التعبير عن عملية الانتقال الديمقراطي تم توظيف العديد من المصطلحات، وفي أغلب الدراسات بشكل مرادف لبعضها البعض، حيث ورد مثلا الإصلاح السياسي، التحول الديمقراطي، الديمقراطية، استخدمت كلها في إشارة إلى عملية الانتقال الديمقراطي أو التحول من النظم التسلطية الشمولية إلى نظم حكم تحتكم إلى الإرادة الشعبية الحرة والتمثيل السياسي النزيه، فضلا عن كونها عملية تستوجب الإصلاح في بنية ووظائف النظام السياسي وفقا لفلسفة المنظومة الديمقراطية⁵.

ويعتبر الانتقال الديمقراطي خطوة رئيسية من خطوات عملية التحول الديمقراطي بشكل عام، نظرا لتمييزها بنوع من الأهمية والخطورة في الوقت نفسه باعتبارها أحد مرتكزات العملية الديمقراطية الحقيقية، ففي حالة عدم نجاحها ستقرز نظم سياسية تسلطية هجينة يشارك فيها عناصر النظام السياسي التسلطي مع العناصر الجديدة التي تنادي بالدمقرطة في تسيير وإدارة المرحلة الانتقالية قصد تأسيس نظام سياسي جديد⁶.

وفي هذا الاتجاه الباحثة هدى ميتكس إلى التمييز بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، حيث تعتقد أن الانتقال هو أحد مراحل التحول الديمقراطي ويعد أخطر وأصعب المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام السياسي إلى انتكاسة، إذ أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والنظام الجديد، وبالتالي يشارك في صناعة القرار كل من عناصر النظام التسلطي المنهار وعناصر النظام الجديد النازع نحو الديمقراطية سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق مرحليا⁷.

وذهب كل من أودونيل *O'Donnell* وشومبيتر *Schumpeter* إلى وصف الانتقال بأنه المرحلة التي تفصل بين نظام سياسي وآخر، وخلال عملية الانتقال أو بعدها يتم تدعيم النظام الجديد، وتنتهي العملية الديمقراطية في اللحظة التي يكتمل فيها تأسيس النظام الجديد، وعمليات الانتقال لا تنتهي بشكل حاسم للنظام الحاكم، انطلاقاً من هذا برزت في ساحة الفكر الديمقراطي ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي وهي؛ الانتقال عبر الانتخابات الشفافة والنزيهة، الانتقال عبر الإصلاح الاقتصادي، والانتقال عبر آليات أخرى⁸.

بناء على ذلك يمكن أن نقر بأن الانتقال الديمقراطي ينطوي في بعده الاجتماعي والسياسي على التغيير الجذري لعلاقات السلطة بالمجال السياسي مع علاقات التدرج الهرمي في المجال الاجتماعي⁹، نظراً لكونه عملية بالغة التعقيد والصعوبة، لا سيما أنها تعتمد التغيير البطيء والتدريجي لمختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دولة ما، فهي العملية التي يمكن عبرها تجسيد قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات الدستورية الخاضعة لقواعد إجرائية أخرى¹⁰. وسنحاول التطرق إلى تعريفات وتصورات خاصة بعملية الانتقال الديمقراطي، سنوجزها كما يلي:

- يعد الانتقال الديمقراطي حسب آلان توران *Alain Touraine* عملية متدرجة تتبلور من خلال سياق علاقة الدولة بالمجتمع، وذلك بعد صراع سياسي طويل الأمد، فالكاتب توران انطلق في تعريفه للانتقال الديمقراطي من اقتراب سياسي وهو اقتراب الدولة والمجتمع لجول ميغدال *Joel Migdal*، بمعنى أن عملية الانتقال الديمقراطي تحدث في السياق التفاعلي بين كل من الدولة والمجتمع في فترة زمنية معينة قد تطول أو تقصر¹¹.

- يعرف أيضاً الكاتب أندريان تشارلز *Andrian Tcharlez* الانتقال الديمقراطي بأنه يعني الانتقال نظام إلى نظام، بمعنى تغيير النظام القائم وآليات صنع السياسة العامة التي ينتهجها النظام¹²، فالانتقال الديمقراطي حسبه ينطوي على التغيير من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي، ويمس التغيير مختلف مكونات

النظام بشكل سطحي أو عميق، إذ يجب أن يشمل هذا التغيير ثلاث أبعاد رئيسية، ألا وهي: البعد السياسي؛ أي يقتضي أن يأتي بنظام جديد لا يتبع مسار النظام القديم، ثم البعد الثقافي والذي يعنى بالانتقال والتغيير في الإيديولوجيات الاجتماعية، وكذلك البعد المؤسساتي والذي يقتضي بعث روحا جديدة في مؤسسات النظام الجديد، من جهة أخرى يذهب فليب شميتز *Flip Chmitter* إلى القول بأن الانتقال الديمقراطي هو مجموعة مراحل تطور المجتمع الذي يخضع إلى تطورات فجائية وغير متوقعة تجعل الدولة تقبل التحول اضطرارياً¹³.

ويتفق العديد من الباحثين في مسألة الانتقال الديمقراطي، على أن هذا الأخير يمكن أن يحدث بعد تجاوز عدة مراحل، حيث تعد المرحلة الأولى بما قبل الانتقال، إذ تتميز بكونها تركز على مواجهة النظام التسلطي للأزمات البنوية (هيكلية)، فضلاً عن ظهور خلافات بين العصابة الحاكمة من جهة وقوى المعارضة من جهة أخرى. وتعرف المرحلة الثانية بمرحلة الانهيار أو التحول الديمقراطي، وما يميزها أنها ينهار فيها النظام التسلطي، وتتفكك مؤسساته وبداية ظهور نظام ديمقراطي جديد وتأسيس قواعد جديدة للتفاعل السياسي مع انتهائها بتنظيم أول انتخابات تنافسية، أما فيما يتعلق بالمرحلة الأخيرة فهي مرحلة التماسك الديمقراطي والتي تتسم بأن يحدث فيها الانسجام بين كافة النظم الاجتماعية في الدول مع النظام الديمقراطي الجديد¹⁴.

كما جاء في كتابات صموئيل هنتجتون بأن الانتقال الديمقراطي يعبر عن الترابط الموجود بين التحول والانتقال انطلاقاً من أن كلاهما يحمل معنى الانتقال والتغيير التي تطراً على مستوى النظام السياسي، حيث عرفه بأنه عملية معقدة تشترك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة، وتتباين من حيث عقيدتها المولية والمناهضة للديمقراطية، وهو حلقة متدرجة يتم فيها الانتقال من نظام سياسي مغلق لا يتيح المشاركة السياسية ولا التداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح¹⁵.

وقد ربط أيضاً هنتجتون عملية الانتقال الديمقراطي بمسألة الشرعية، حيث أشار إلى أن عملية الانتقال الديمقراطي تتضمن جملة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، ويحدث ذلك إبان فترة زمنية محددة تفوق عدد

حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية¹⁶، ويقصد هنتجتون بمسألة الشرعية هنا الشرعية، وبالتالي النظام السياسي شرعي يعتمد على الديمقراطية والمشاركة في الحكم، أين تؤدي فيه المؤسسات دورا رئيسيا ومؤثرا في العملية السياسية، يتمتع فيه المواطنون بكافة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية¹⁷. أما على مستوى العالم العربي وما قدمه الباحثين العرب في الديمقراطية كحقل معرفي، فإنه يمكن نرصد العديد من التعريفات للانتقال الديمقراطي على الرغم من ندرتها، لذلك سنوجزها كما يلي:

- اعتبر الباحث عبد العزيز النويضي أن الانتقال الديمقراطي هو حلقة يتم فيها المرور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية، وتكون في الحقوق المرتبطة بالمشاركة السياسية خاضعة للتقييد، إلى نظام سياسي مفتوح يسمح بمشاركة المواطنين والتداول السلمي على السلطة، وذلك عبر الاعتراف بجملة من الحقوق وإمكانية ممارستها بشكل رسمي وفعلي، وتتمثل هذه الحقوق في؛ الحق في انتخابات عامة حرة ونزيهة، الحق في تأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات، الحق في حرية التعبير والرأي، والحق في المحاكمة العادلة¹⁸.

- يعرف الباحث حسنين توفيق إبراهيم الانتقال الديمقراطي بأنه العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي¹⁹، ومن المعلوم أن هناك أشكالا وأنماطا لنظم الحكم غير الديمقراطية، حيث يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو قلة... الخ، كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذي يتم الانتقال إليها، فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل الديمقراطية الانتخابية، كما يمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي قريبا منه، فضلا عن إمكانية الانتقال إلى النظام الديمقراطي من أعلى أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحية فيها، أو من أسفل بواسطة من قبل قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال التفاوض والمساومة بين النخبة الحاكمة والقوى المعارضة لها، أو من خلال

تدخل عسكري خارجي، وهذا كله يؤكد مدى التعدد والتنوع في تجارب وخبرات الانتقال الديمقراطي²⁰.

من جهة أخرى اعتبر برهان غليون الانتقال الديمقراطي بأنه ضرورة العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة وتخفيض درجة التوتر العالي، الذي لا يمكن يقود إلى الواجهة، ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل بدايتها²¹.

وبناء على ما تم التطرق إليه في محاولة للتأصيل المفاهيمي لعملية الانتقال الديمقراطي، فإنه يمكن أن نرصد جملة من المؤشرات التي جاءت في التعريفات السابقة والتي تدل على توافر الانتقال الديمقراطي من عدمه، إذ يمكن إيجازها فيما يلي:

- اعتبار الدستور النظام الأساسي والقانون الداخلي للدولة، وكونه المرجع الأساسي لها، حيث يحتكم إليه على الدوام، بحكم أنه يتضمن مقومات المواطنة الحقيقية.

- تأسيس منظومة متكاملة للحريات العامة يتمتع فيها الأفراد والتجمعات بحرية التعبير، وكذلك حرية الإعلام والتجمع والتنظيم وتبادل الأفكار والمعلومات²².

- تعزيز التعددية السياسية والحزبية لاعتبارها تجسيد فعلي لمفهوم الحريات العامة، فضلا عن كونها الفضاء التفاعلي الحقيقي بين الشعب وفواعل المجتمع المدني، حيث أنها تؤسس لممارسة ديمقراطية حقيقية²³.

- تشجيع نظام التمثيل النيابي على اعتبار أنه يفعل آلية المشاركة السياسية الركن الركين لمفهوم الديمقراطية، والتي تؤسس من خلالها سلطة تشريعية فاعلة²⁴.

في هذا السياق يرى آلان توران بأن أزمة التمثيل النيابي شهدتها العديد من الدول، وتعتبر هي المسؤول عن ضعف مستوى المشاركة السياسية²⁵.

- التداول السلمي على السلطة، وهو أحد المؤشرات المركزية الدالة على وجود الانتقال الديمقراطي، فالتداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية يجب أن يكون وفقا لنتائج الاقتراع العام النزيه، وما أسفرت عنه خيارات الإرادة الشعبية.

- نزاهة العملية الانتخابية؛ تعد الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة من مؤشرات وميزات الحكم الديمقراطي، تتضمن انتخاب نواب الشعب على مستوى الهيئة

التشريعية، ومنه تعيين أعضاء السلطة التنفيذية دستوريا، فضلا عن كونها تضمن حق الترشيح لكل من تتوفر فيه الشروط الدستورية²⁶.

- تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يحتل هذا المبدأ مركز مهم من مسألة التوازن والتنسيق والتعاون بين السلطات العامة، حيث تتمكن كل سلطة من ممارسة الرقابة المتبادلة بينها وعلى السلطات الأخرى، وذلك في إطار احترام أسس التعاون والتنسيق فيما بينها وظيفيا وعضويا²⁷.

ثانيا - السياق العام لأحداث الربيع العربي

1- مفهوم الربيع العربي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة

طرحت العديد من التساؤلات نفسها حول مصطلح "الربيع العربي"، هل هو حراك أم تغيير أو ثورة يمكن اعتبارها تأسيس أرضية للفوضى، لذلك سنحاول عبر صفحات هذا العنصر أن نوضح معنى مصطلح الربيع العربي وأصله ثم نميز بينه وبين مختلف المفاهيم التي تصب في نفس السياق الدلالي²⁸.

أ- مفهوم الثورة: يعبر بعض الباحثين عن مصطلح الثورة بأنها تعني مفهوم الثورة المعاصرة وهي الخروج لطلب الحق، فهي ليس خروجا عن الجماعة بل خروج الناس طلبا للحق، وقد يحمل الخروج معنى القوة والعنف، لأنه يخرق بعض ما هو قائم من قوانين وأعراف²⁹، كما أنها تعبر عن تغيير مفاجئ وسريع للنظام السياسي، يؤدي إلى الإطاحة بالنظام السياسي القديم والنخبة التي تمثله، وتعيوضه بنظام جديد تتبعه نخبة جديدة، يختلف عن القديم من حيث الفلسفة السياسية وطريقة الحكم، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى التقاف الفئات الأخرى حولها، وغالبا ما يتم قمع تلك الحركات أو يتم الاستجابة لبعض مطالبها من غير أن يؤثر ذلك على النظام السياسي ونخبة الحاكمة³⁰.

ب- مفهوم الحراك السياسي: لفظ الحراك مشتق من مصدره الحركة، والتحريك بفعل فاعل والحراك من الفعل حرك، يُحرك تحريكا، حَرَكَاً، ويقصد به الانتقال والتغيير من موقف أو رؤية إلى أخرى في الغالب تكون أفضل وأحسن، ولفظ الحراك في الانجليزية ترجمة لمصطلح Mobility³¹.

وقد اهتم الباحثين والمختصين في علم الاجتماع أهمية قصوى بمعالجة مصطلح الحراك ولذلك من زوايا عدة تعكس تعددية الحقول المعرفية التي تناولته، حيث استخدمه السوسيولوجيين للإشارة إلى الحركة التي تحدث داخل البناء الاجتماعي، فالحراك عملية اجتماعية ينتقل من خلالها الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر³²، وفي هذا الإطار عرفه كوفمان Kaufman بأنه " ظاهرة تخص المجتمع الحضري بوجه خاص، والحراك سمة أساسية للمجتمع الديمقراطي ولا يعتمد الحراك على الفرصة المتاحة فحسب، وإنما يعتمد كذلك على الدوافع الشخصية حيث يسعى الفرد للوصول إلى مستويات أفضل، ومن جهته عرف سوركين Sorkin الحراك باعتباره تحول الشخص لموضوع اجتماعي أو لقيمة خاصة ولأي شيء يمكن خلقه وتكييفه عن طريق النشاط البشري من وضع معين إلى آخر³³.

أما عن الحراك السياسي Political mobility يقصد به الوسيلة التي بموجبها الانتقال والتحرك من موقف سياسي لآخر، يتجه نحو تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي من أجل إبراز قضية سياسية أو اجتماعية في المجتمع عن طريق النضال بغض النظر عما إذا كان هذا الانتقال مع أو ضد السلطة³⁴، كما يأخذ الحراك السياسي مفهوم النشاط السياسي للفرد أو الجماعة داخل الوطن أو خارجه ويأتي هذا كرد فعل على الظلم والاستبداد، ويعد أداة لتحقيق المطالب والوصول إلى التغيير المنتظر عن طريق النضال السياسي³⁵.

ج- مفهوم الربيع العربي: مصطلح الربيع له أصل أوروبي، يستحضر روابط بينه وبين ربيع الأوطان في عام 1848 وربيع براغ عام 1968 أو ربيع أوربا الشرقية في آخر الثمانيات بعد انهيار الشيوعية³⁶، عندما سعت الثورات الشعبية باسم الديمقراطية العلمانية إلى الإطاحة بأنظمة حكم مستبدة حكمت لعقود، فالربيع العربي المماثل للتجربة الأوروبية، لأن الغرب هو من أطلق مصطلح الربيع العربي على الأحداث التي عرفت في المنطقة العربية انطلاقاً مما حدث بتونس، حيث تعتبر صحيفة "الأنديبنت" independant البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح، وقد يكون لذلك علاقة بثورات الغرب عبر تاريخه التي تعرف هي أيضاً بثورات الربيع العربي.

وبناء عليه، وعلى الرغم من أن مصطلح الربيع العربي كونه غريباً، إلا أنه قدم بعداً دلاليًا على انطلاق موجة الديمقراطية في بعض الدول العربية، كما مهد لهبوب رياح التغيير على الإقليم العربي، هذا الأخير الذي عرف سنوات عجاف من الظلم وتسلط الأنظمة الحاكمة، والأمر الذي حفز وشجع موجة التغيير هو الاستخدام الرهيب لمختلف الوسائل التكنولوجية وأدوات الاتصال المنظورة لا سيما الوسائط الاتصالية وشبكات التواصل الاجتماعي الجديدة، وحيث اصطلح عليها الباحث رشا عبد الله "الجمهورية الديمقراطية للإنترنت"، فهذه الجمهورية الإلكترونية والمؤسسة الافتراضية التي انخرط فيها شرعية واسعة من الشباب المتعلم والمتقف للتعبير عن مدى عدم ارتياحهم وتذمرهم من الأوضاع المزرية التي تميز حياتهم اليومية³⁷.

ويمكن تعريف الربيع العربي على أنه موجة ثورية من المظاهرات والاحتجاجات على حد سواء العنيفة وغير العنيفة، وأعمال الشغب، والحروب الأهلية التي بدأت أواخر عام 2010 في تونس احتجاجاً على الأوضاع المعيشية، ثم ما لبثت أن امتدت على إثرها موجة من الاحتجاجات إلى الأردن والجزائر والعراق والمغرب والسودان، وهناك احتجاجات ثانوية وقعت في الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وجيبوتي وموريتانيا والصحراء الغربية، كما اندلعت الانتفاضات المدنية في سوريا، وبحلول سبتمبر 2012 تم الإطاحة بأربعة حكام دول عربية لدول: تونس، مصر، ليبيا واليمن³⁸.

2- محركات الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي

في خضم موجة التغيير الديمقراطي التي ميزت الدول العربية مع نهاية 2010، فإن الهدف كان واحداً وهو إسقاط الأنظمة التسلطية، وذلك إما بالتغيير الشامل للنظام الحاكم، أو من خلال إدخال العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية على مؤسسات الدولة ووظائفها³⁹.

فعلى الرغم من الاختلاف البين بين أنظمة الحكم العربية، فإن الكثير من السمات تمثل نقاط تقاطع أو قواسم مشتركة بينها، لذلك جاءت مطالب الفئات الاجتماعية متشابهة، حيث شملت الحريات السياسية وتعزيز الديمقراطية باشتراك الشعب في

عملية صنع القرار وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية وقد كانت استجابة النظم الحاكمة متشابهة بصفة كبيرة، أين لجأت مباشرة إلى استخدام العنف والقمع بشكل مباشر⁴⁰.

وقدم في هذا السياق العديد من علماء الاجتماع والفلاسفة العديد من الأسباب المفسرة لاندلاع الثورات، حيث ذهب صموئيل هنتنغتون إلى تفسير حدوث الثورات من منظور توسع الدولة على حساب المجتمع، فنتناول الأزمة من أسفل، وجعل المشكلة هي توسع الحضور الجماهيري في الشأن العام، وضيق الدولة بذلك، فالسبب الرئيسي حسب هنتنغتون هو عجز بعض الدول المعاصرة عن التكيف مع عصر الجماهير عنادا من قاداتها أو جهالة، فالدول التي تعجز عن ذلك تواجه طوفان الثورة، فتدفع ثمن تخلفها الفري والمؤسسي.

وقد تناول عدد كبير من الباحثين السياسيين مجموعة الدوافع والأسباب التي دفعت الشعوب إلى الثورة على الأنظمة الحاكمة ولعل أبرزها:

- أزمات الحكم التاريخية التي تعانيتها الأنظمة الحاكمة أثناء المرحلة الانتقالية، فأنظمة الحكم العربية على اختلافها تواجهها في مراحل الانتقال الديمقراطي العديد من الأزمات والمعروفة حسب علماء السياسة بأزمات التنمية السياسية والتي ب 5 أزمات ألا وهي؛ **أزمة الهوية والانتماء** أي عدم وجود هوية ثقافية موحدة تشجع مفهوم الوحدة الوطنية والتكامل القومي، و**أزمة المشاركة** والتي تعني عدم انخراط قطاعات من المواطنين في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي، و**أزمة التغلغل** تتمثل في عدم قدرة الحكومة على الفرد في كافة أنحاء إقليمها، و**أزمة التوزيع** أي عجز النظام وعدم قدرته عن توزيع العوائد وأعباء التنمية بشكل دوري، و**أزمة الشرعية** وتعتبر حسب البعض هي تحصيل للأزمات السابقة وتتضمن رفض الشعب للانقياد لتعليمات النخبة الحاكمة والسلطة⁴¹، وإذا أردنا التوقف عند خصوصية هذه الأنظمة السياسية العربية وموقعها من ثورات الربيع العربي، فإنه يمكن أن نسجل العديد من النقاط التي تعبر عن عمق مشاكل الدول العربي والتي يمكن أن نعتبرها أحد الدوافع الرئيسة في اندلاع ثورات الربيع العربي والتي من بينها:

- رغم احتكار الدول العربية لسلطاتها الثلاث وسلطة الإجراءات والأجهزة الأمنية والقمعية، إلا أنها لا تعكس هيبة الدولة الحقيقية وقوتها، نظرا لضعفها في القطاع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث لم تحقق لا تنمية اقتصادية ولا عدالة اجتماعية، كذلك علاقة اللااستقرار والتوتر بين الدولة والتنظيمات السياسية كالأحزاب والنقابات، وحتى الأفراد مما يعكس حالة انتشار العنف والقمع⁴².

- غياب مفهوم الشرعية المؤسساتية عند الدولة، لأن الدول كجهاز قانوني وكيان سياسي ارتبط في تطوره بشخص الحاكم، لذلك عرفت في الوطن العربي بدولة الملك ودولة الأمير والسلطان ودولة الرئيس، لذلك يصفها عبد الله العروبي بدولة، ب" إن الدولة العربية ما زالت لا عقلانية واهنة عنيفة مرتكزة على العصيان، والعلاقات العشائرية وعلى بنية عتيقة للشخصية"⁴³.

- يذهب الباحثين إلى وصف الدولة العربية "بالدولة الرخوة"، وهذه الأخيرة حسب الأفراد بسرعة لأجل تقلد المناصب، فضلا عن كونها بيئة خصبة للفساد ومظاهرة، وغياب الولاء للوطن والدولة وهيمنة الولاء القبلي والانتماء العشائري والمحسوبية⁴⁴.

- النزعة التسلطية للأنظمة الحاكمة: قد عملت هذه الأنظمة خلال فترة حكمها على فرض نفوذها على مختلف المجالات وفضاءات النشاط السياسي، وقد شهدت هذه المرحلة نوع من الهيمنة الكلية على الحياة السياسية بمجملها إلى درجة انه لم يقيد بالقانون الأساسي للدولة وهو الدستور، الأمر الذي انعكس على سلبا على حياة المواطنين، حيث تميزت حياتهم اليومية بنوع من التهميش والإقصاء الممنهج، وبالتالي شجع هذا الأخير على ظهور العديد من الحركات الاحتجاجية التي تطالب بالتغيير والثورة ضد الأنظمة، وهذا الذي حدث فعلا بعد سنوات من الخنق السياسي والتضييق على الحريات⁴⁵.

فالأنظمة السياسية العربية وفقا للوضع القائم لم تستجب فعلا لضغوطات ومتطلبات الفئات الاجتماعية، حيث اقتصرت فقط على بعض الإصلاحات الرسمية بشكل حافظ على عمق منظومة الحكم التسلطي، وحتى الدول التي فتحت المجال للحريات والانفتاح السياسي لجأت الى الاعتماد على ترسانة قانونية وتشريعية فقط وبعض

القنوات الإدارية والأدوات الأمنية الغرض منها فرض قيود على مختلف القواعد غير الرسمية، وقد كان لأحجام هذه الأنظمة على مباشرة الإصلاحات السياسية الحقيقية الى امتناع المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية مما أثر على ضعف أداء منظمات المجتمع المدني بشكل عام⁴⁶.

- تراجع عوامل الاندماج الوطني عرفت الدول العربية في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهويات الوطنية، خاصة في الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والديني والاثنيين، وقد نتجت عن هذه الظاهرة من عدة عوامل مختلفة في مقدمتها تأييد السلطة لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية، وكذا حرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هوياتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها⁴⁷.

وقد حاولت النخب الحاكمة أن تفرض الهوية الوطنية العربية على الجماعات الأخرى، وكثيرا ما تعرضت الأقليات العرقية والدينية والإثنية في العالم العربي إلى ممارسات تمييزية أثرت ليس فقط على وضعها الثقافي، ولكن أيضا في وضعها السياسي والاقتصادي كما حدث في حالة المسيحيين جنوب السودان والشيعية في العراق والخليج ولبنان، وحقبة أن انسداد قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية منع هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي⁴⁸.

- هيمنة الجمود السياسي بدلا من الاستقرار السياسي؛ أن أغلب أنظمة الحكم العربية تتقاسم الخاصية المتعلقة بالجهود السياسي وعدم ممارستها الديمقراطية بمعناها الحقيقي وبذلك غابت مظاهر التعددية السياسية والحزبية وكذا التداول السلمي على السلطة، فضلا عن انتشار ظاهرة الفساد السياسي في جميع مفاصل الدولة بكل صورها وأشكالها، كما نسجل لجوء النخبة الحاكمة العربية في الدول التي عرفت حراكا ديمقراطيا الى محاولة توريث الحكم، والاقتصاد المباشر لمختلف أفراد الشعب من المشاركة في الحياة السياسية والمدنية على حد سواء، وكذلك الأبعاد المباشر والمنهجي لكافة التيارات المدنية والسياسية إضفاء معنى الزبونية السياسية على الفعل السياسي العربي، حيث انه يدفع أكثر يحكم أكثر، وكذلك سيطرة أصحاب

المال على مقاليد الحكم في الدول العربية واستغلال الثروات الطبيعية والمادية لتحقيق الرفاه الشخصي على الاجتماعي⁴⁹.

- الطفرة الشبابية: عرفت المنطقة العربية تغير على مستوى الفئات المطالبة بالتغيير، حيث سيطرت طبقة الشباب على الشارع العربي وجعلت التغيير احد أهم أولوياتها، وذلك لارتباط مسألة التغيير بالعديد من المشكلات ألا وهي البطالة التي تعد من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب، وكذلك مشكلة تدني الأجور وضعف القدرة الشرائية وسوء ظروف العمل، كل ذلك اثر سلبا في الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي، كما نتج عن ذلك تقشي ظاهرة العنوسة وتأخر سن الزواج وفقا للتقارير الدولية فإن أكثر من 50% من الذكور في المرحلة العمرية من 25 الى 30 سنة لم يسبق لهم الزواج وهي النسبة الأعلى بين الدول النامية ومن جهة أخرى يعاني الشباب في العالم العربي اقصاءا سياسيا واضحا، حيث أدى غياب الحريات السياسية والمدنية، وضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان إلى انصراف الشباب للمشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية⁵⁰.

ان فئة الشباب في العالم العربي اتهمت في مرحلة معينة بالميوعة واللامبالاة لكن دورها كان واضحا في رسم وصنع ملحمة سياسية في التاريخ العربي المعاصر، فهي الفئة التي تحركت وحركت الشارع العربي⁵¹، وقد ساعدها في ذلك انتشار وسائل الإعلام البديلة وأدوات الاتصال الحديثة والإعلام التقليدي بمختلف صوره، حيث استطاعت هذه الفئة وعبر هذه الوسائل أن تؤسس لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم السياسية على حرية التعبير، أين لجأ الشباب الى وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف روافدها قصد التعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة ومنه التشكيك في شرعية النظم الحاكمة، وبالتالي يجب أن تنتظم في حركات احتجاجية لتطالب بتغيير الوضع القائم وكسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم التسلطية على شعوبها و العقود زمنية طويلة⁵².

- التهميش الاقتصادي والاجتماعي، بالرغم من الثروات المادية المتعلقة بالريخ النفط وإمكانية استغلال المجالين الصناعي والزراعي بالمنطقة العربية، وكذلك الثراء البشري وما تملكه من مقومات، إلا أنها عجزت عن تحقيق تنمية مستدامة والوصول إلى عدالة اجتماعية، فلا تزال العديد من القطاعات والشعوب العربية تعاني من المشاكل الاجتماعية، الأمية، الفقر، البطالة، بالإضافة إلى اتساع الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة والتي هي في تزايد واتساع مستمر⁵³.

وقد أدى تفاقم المشاكل الاق واللاج، وتقشي الفساد بشكل واسع، وانتشار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بفوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي، وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية، ومع اتجاه عدد من الدول العربية الى تبني سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ مما أثر بالسلب في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة⁵⁴.

ويلاحظ أن معدلات التنمية البشرية طبقا لتقرير الأمم المتحدة الإنمائي لانعكس الواقع في عدد من الدول العربية، فالجماهيرية الليبية تأتي في الصف 53 وهذا يمثل على مستوى مرتفع في التنمية البشرية، أما تونس فتقع في الصف 81 ومصر 101، وقد ذهب الكاتب جلال أمين إلى القول بأنه حدث تحسن في المؤشرات التي يعلق عليها صندوق النقد الدولي أهمية، ويقاس بها النجاح والفشل بينما حدث تدهور في المؤشرات التي يتجنب الصندوق الحديث عنها ولا يعيرها أدنى اهتمام، لاسيما منها معدل نمو الناتج القومي يرتفع، ومعه متوسط الدخل والاستثمارات الأجنبية تزيد، وهذا ما حدث في تونس في العشرين سنة الماضية وبدأ يحدث في مصر مؤخرا وقد حدث هذا الشديد في ثلاث أمور لا يجب صندوق النقد الدولي الحديث عنها إلا اضطرارا وهي زيادة البطالة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزيادة انكشاف الاقتصاد أمام المتغيرات العالمية، وقد كانت النتيجة في تونس زيادة الناتج القومي فيها بمعدل يفوق 5% سنويا، ولكن أيضا زاد معدل البطالة بنحو 50% أي 14% من إجمالي القوة العاملة بالمقارنة مع مصر 9%، وقد اتسعت الفجوة بين

الأغنياء والفقراء فأصبحت أكبر بكثير منها في بمصر أغنى 10% من السكان في مصر يحصلون على 8 أضعاف ما يحصل عليه أفقر 10% من السكان، بالمقارنة ب 831 ضعفا في تونس، كل ذلك طبقا لإحصائيات الأمم المتحدة في سنة 2008/2007.⁵⁵

- تساعد دور القوى الدولية والإقليمية، لقد أثر التطور المرتبط بتساعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين بشكل واضح في استقرار المنظومة التسلطية في العالم العربي وفي السياسات الداخلية لدول المنطقة عموما، فالتدخل الخارجي لم يعد جديد على المنطقة العربية، ولكنه كان في فقرات سابقة بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين، وبدعم النظم التسلطية الموالية للغرب، ولكن جاء في السنوات الأخيرة دعمت قوى إقليمية ودولية مبادرات تخل باستقرار النظام العربي القائم وبالنظم التسلطية في المنطقة، خاصة تلك التي تتبنت مواقف مناهضة الو م أ، وهذا ما يوضحه التدخل الأمريكي في الصومال، واحتلال الأمريكي للعراق، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، كما تعرضت النظم المعتدلة إلى ضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث 11 سبتمبر والبط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية وإطلاق الحريات السياسية و المدنية⁵⁶.

ثالثا- الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: عوامل النجاح والفشل

يعتبر ما حدث في العالم العربي بعد 2011 بداية لتغيير تاريخي يحتاج إلى عقود وليس إلى سنوات، فالعالم الغربي احتاج إلى خمسمائة سنة من أجل النجاح والتوفيق بين المسيحية والقيم الديمقراطية(الصراع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية)، كما احتاجت دول شرق أوربا إلى أكثر من عقدين من أجل التأسيس لأنظمة سياسية ديمقراطية، على الرغم أنها لا تزال في الواقع هشة وبعيدة عن المنظومة القيمية لمفهوم الديمقراطية اللبرالية، خاصة فيما يتعلق بالفصل بين السلطات وضمان نزاهة واستقلال القضاء.

في هذا الإطار تعتبر الكاتبة جوليا غيرلاخ أن التجربة الديمقراطية الناجحة في تونس مهد الربيع العربي، والتي تؤكد من خلالها على الدور القيادي لتونس في منطقة تشوبها حالة من الفوضى التدميرية، وهو ما يعود وفقا لتحليلها إلى تعلم حركة النهضة الإسلامية من أخطاء جماعة الإخوان المسلمين في مصر وتحليها بالبراغماتية والواقعية السياسية، والتي تجلت مشاركتها في حوار وطني حقيقي مع كل الشركاء والخصوم، وهو الأمر الذي أدى دورا حاسما في صناعة دستور تونسي يعتبر الأكثر حداثة في العالم العربي⁵⁷.

لقد حدد الدكتور خير الدين حسيب عوامل أربعة يؤدي توفرها إلى نجاح ثورة شعب على النظام في بلاده هي؛ العامل الأول يتمثل في انكسار حاجز الخوف من التحرك ضد أنظمتها بسبب القمع الذي يمارسه منذ تأسيسها، والعامل الثاني يتمثل في مبادرة الشعوب للانتفاض سلميا على أنظمتها، ويعني ذلك أن تبتعد على العنف في التظاهرات الشعبية والاعتصامات، كما يعني ألا تبادل قوات النظام الرسمية وغير الرسمية بعنف مماثل للعنف الذي قد تستعمله لإنهاء الانتفاضة، لذلك فعنف الثوار أو المنتفضين قد يعطي المبرر للقوات الرسمية كي تصعد عنفها إذا كانت هي البادئة في استعماله، والعامل الثالث يتمثل في وجود شبه إجماع على مطلب تغيير النظام أو تعديله، وشيء من التجانس بين أبناء الشعب، أما العامل الرابع والأخير يتمثل في الموقف الفعلي لقوات الجيش أو القوات المسلحة بكل فروعها من الانتفاضة، فإذا كان موقفه محايدا بينها وبين النظام أو السلطة التي تحكم باسمه، فإن نجاحها يصبح مؤكدا وإن استغرق ذلك وقتا أطول، أما إذا كان معارضا لها معاديا فإن الأمل في نجاحها يتضاءل أكثر⁵⁸.

وتتقد الكاتبة المختصة في شؤون الشرق الأوسط جوليا غيرلاخ الانعطافة التشاؤمية في الخطاب السياسي الغربي وتقييمه لتداعيات ثورات الربيع العربي، وإعادتها إلى أسباب ثقافية الطابع، وترصد في الوقت نفسه الأسباب الحقيقية لفشل الحراك الثوري العربي في السنوات الأخيرة، أهمها:

- اصطدام الثورات العربية بهياكل استبدادية قوية مصرة على الدفاع عن امتيازاتها مهما كان الثمن، علاوة على غياب مؤسسات دولية أو اقليمية معنية برعاية التحول الديمقراطية⁵⁹، فالسياسات المشوهة التي انتهجتها النظم الحاكمة في الدول المعنية كرست البنى والهياكل التسلطية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث استخدمت آليات زادت من ترسيخ هياكل التسلط وبنى الفساد، وذلك باعتماد إصدار قوانين وتشريعات استثنائية مقيدة لحقوق المواطنين، وتأسيس عدد كبير من المؤسسات والأجهزة الأمنية وتكليفها بحماية النظام وتأمين قدرتها على الاستمرار في السلطة، وإحكام السيطرة على منظمات وقوى المجتمع المدني عبر الإجراءات القانونية والإدارية والأمنية، بحيث تجعل من الحاكم هو اللاعب الرئيسي في نسج خيوط وقواعد اللعبة السياسية⁶⁰.

فالموروث السياسي التقليدي من الهياكل التسلطية ومنظومة الفساد التي وجدتتها الشعوب العربية المنتفضة بعد الحراك العربي، شكل أحد أهم التحديات والعراقيل الرئيسية في مرحلة ما بعد الربيع العربي، لذلك فعملية إعادة تفكيك البنى التسلطية وهياكل الفساد تحتاج وقتاً أطول، وكذلك تتطلب اعتماد مقاربة تشاركية تضم مختلف القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني، تعمل في مجملها على صياغة أرضية سياسية توافقية حول سياسات الإصلاح السياسي الشامل قصد تحقيق الهدف الرئيسي ألا وهو التحول الديمقراطي.

- التوجه نحو بناء الدولة أم التأسيس للديمقراطية: تعد مسألة بناء الدولة فيدول الربيع العربي والتأسيس للديمقراطية أحد أهم التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة، خاصة مع الضعف الذي يميز أجهزتها ومؤسساتها، لاسيما الموروث السياسي اللببي الذي خلفه نظام الرئيس الراحل القذافي يعبر عن حالة التفكك والانحيار والعجز السياسي الكلي للمؤسسات الانتقالية عن فرض سيطرتها على إقليم الدولة، وكذا ضعف الجيش والمؤسسة الأمنية، مما أفرز حالة من الفوضى واضطراب المسار الانتقالي، وبالتالي فشل المسار الانتقالي بلبيبا. كما واجهت اليمن في هذا الشأن أيضا بعد انتهاء مبادرة الحوار الوطني والتي جاءت تنفيذا للمبادرة الخليجية

وآلياتها مع مطلع سنة 2014 تحدياً أكبر يتمثل في مدى قدرة السلطة الحاكمة على تنفيذ بنود الوثيقة ، خاصة في ظل ما يشهده اليمن من تصاعد كبير في حدة الصراعات الداخلية المسلحة، وهي صراعات نابعة من عوامل داخلية عديدة، منها القبلية والطائفية والجهوية، بالإضافة إلى دور العامل الخارجي ودور الحوثيين في خوض مواجهات مسلحة ضد السلفيين، الأمر الذي ساعد على انتشار الإرهاب والسلاح على نطاق واسع، وتمدد دور تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، ولذلك نتج تفاقم لحدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، حيث صنفت اليمن كواحدة من أفقر دول المنطقة، وأعلىها من حيث الفقر والبطالة والفساد، كما انسحب نفس التحدي على كل من تونس ومصر على الرغم من قدم الممارسة السياسية فيها، فهي تعاني من ضعف مؤسساتي وهشاشة واضحة لأجهزتها القانونية والدستورية، وعجزها عن أداء وظائفها بسبب الفساد وضعف التنسيق وسيطرة مفاهيم المنظومة التسلطية⁶¹.

- الاستقطاب الديني والسياسي الحاد بين تيار الإسلام السياسي من جهة، وتيار العلمانية الديمقراطي من جهة ثانية، لا سيما في كل من التجريبتين التونسية والمصرية، عكس ما هو موجود في ليبيا واليمن من انشقاقات جهوية وقبلية وطائفية أثرت بشكل على العملية السياسية زمن الحراك العربي، غير أن الميزة التي انفردت بها التجريبتين المصرية والتونسية تتمثل في أن حركة النهضة في تنس والأحزاب العلمانية فيها أدركتا خصوصية المرحلة الانتقالية، أين عملا على الانخراط في حوار وطني تحت وساطة ورعاية لمنظمات المجتمع المدني، عكس الذي حدث بمصر، أين شكل الانقسام الإسلامي العلماني أحد أبرز المظاهر والعراقيل التي واجهت المرحلة الانتقالية⁶²، مما أثر سلباً على مختلف الاستحقاقات السياسية والدستورية التي عرفتها دولة مصر، إذ لم يتم تسجيل أي نقطة ايجابية تحسب لصالح الديمقراطية.

الخاتمة:

نستنتج في نهاية المقال بأنه يمكن اعتبار عملية الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي من أكثر المسائل صعوبة وتعقيداً، على الرغم من ترشيح بعض التجارب

للنجاح النسبي على غرار التجربة السياسية الانتقالية في تونس، لكن بالمقابل التجارب العربية الأخرى مرشحة للاستعصاء والانتكاسة الديمقراطية أكثر، ولعل ذلك مرتبط بعدم تمكن الأنظمة القائمة وعجزها على تسيير المرحلة الانتقالية بكل جدارة واقتدار، خاصة في ظل الوهن المؤسساتي وضعف قوى وتنظيمات المجتمع المدني، فضلا عن بروز ونشوء قوى سياسية تتخذ من الديمقراطية منهجا لها في تجسيد الانتهازية وتحقيق المآرب الفئوية الخاصة.

الهوامش:

- 1- جواد الحمد، "دلالات التحول الديمقراطي في العالم العربي ما بعد الثورات"، مركز دراسات الشرق الأوسط، أنظر الرابط الإلكتروني: www.mesc.com.jo/ouvrision/20
- 2- أحمد مالكي وآخرون، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 27.
- 3- صونيا العيدي، "المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية: جدلية المفهوم والممارسة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جوان 2008 جامعة بسكرة، ص 08.
- 4- لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم. (القاهرة: عالم الكتب، 2006)، ص ص 24-26.
- 5- نبيل كريبش، "دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008، ص 32.
- 6- عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص 45-48.

- 7- هدى ميتكس، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، في: علي الدين هلال دسوقي ومحمود إسماعيل محمد، اتجاهات حديثة في علم السياسة. (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999)، ص 136.
- 8- فاطمة مساعيد، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، دفاتر السياسة والقانون، أبريل 2011، ص 215.
- 9- نبيل كريش، "آفاق التحول الديمقراطي في ظل الموجة الرابعة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جوان 2009، ص 229.
- 10- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص 216.
- 11- علي الدين هلال، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية"، أنظر الرابط الإلكتروني:
www.alnoor.se/article/asp?19571stash.depuf
- 12- ياسين السيد، "صعود وسقوط نظرية التحول الديمقراطي"، أنظر الرابط الإلكتروني:
www.arabic.carneigieendowment.org/publications/fa=viwand.id45980
- 13- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى. (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)، ص 29.
- 14- صدف محمد محمود، "مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به".
Samuel, Huntington, traduction par: Francois Burges, 15
Troisième vague : les démocratisations la fin du XX siècle. (Paris : éditions Naoun horizon, 1996), p121.
- 16- عبد الوهاب العلوي (مترجما)، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. (القاهرة: دار الصباح، 1993)، ص 73.

- 17- ثامر كامل محمد، "إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، **المستقبل العربي** 251، 2000، ص 111.
- 18- للإطلاع أكثر أنظر: عبد العزيز النويضي، "شروط الانتقال الديمقراطي بالمغرب"، **دفاتر الشمال**، العدد 02، 1997، ص 33. و
- Robert A , Dahl, Polyarchy participation and opposition.(New Haven :Yale university press,1971).
- 19- حسنين توفيق إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، مرجع سابق.
- 20- أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر** ط1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص ص 15-20. وعبد الفتاح ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية"، في: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب** ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص 58-82.
- 21- برهان غليون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 40.
- 22- غالب الفريجات، **على طريق التنمية السياسية**. (عمان: دار أزمدة للنشر والتوزيع، 2005)، ص 21.
- 23- إسماعيل صبري مقلد، "المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي" **المستقبل العربي** 09، سبتمبر 1979، ص 85.
- 24- عبد الإله بلقزيز، "نحن والنظام الديمقراطي"، **المستقبل العربي** 236، أكتوبر 1998، ص 98.
- 25- آلان توران، تر: حسن قببسي. **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية؟**. (بيروت: دار الساقي، 1994)، ص 75.

- 26- مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1998-2008)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 30.
- 27- علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مرجع سابق، ص 55.
- 28- ثائر مطلق عياصرة، "العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009-2011"، دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية 43، الملحق 4، 2016، ص 1884.
- 29- عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ط1. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 14.
- 30- أحمد بودراع، "فشل الثورات الربيع العربي: محاولة للفهم"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية 11، أكتوبر 2017، ص 52.
- 31- أحمد زايد، التعليم والحراك الاجتماعي. (القاهرة، مركز بحوث ودراسات، 2008)، ص 03.
- 32- هشام محمود الأقداحي، الحراك السياسي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012)، ص 206.
- 33- المرجع نفسه، ص 209.
- 34- عبد اللطيف مناور، "الحراك السياسي وأثره على الاستقرار في دولة الكويت، 2006-2014"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 18-19.
- 35- عثمان حسين عثمان هندي، الحراك السياسي: مفاهيم وقضايا، ج 1. (السودان: دار قوجة للنشر والتوزيع، 2005)، ص 09.
- 36- محمد الزين حسن، الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، ط1. (بيروت، دار القلم الجديد، 2013)، ص 69.

37- عمراني كربولسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن... أي دور؟"،
مجلة العلوم الإنسانية 16، جامعة بسكرة، سبتمبر 2014، ص ص 153-
166.

38 -Perrim, A (2013), "introduction to the special Issue on the
Arab spring", university of Pennsylvania, **Journal of
international law 34 (2), Art.8.**

39- مصطفى علوي، " كيف يتعامل الناس مع الثورات العربية"، السياسة الدولية
184، المجلد 46، أبريل 2011، ص ص 39-40.

40- مجدي صبحي، "التوجهات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات"، السياسة
الدولية 184، المجلد 46، أبريل 2011، ص ص 19-20.

41- هيدي فيريل، الإدارة العامة المقارنة، تر: محمد القريوتي، (الجزائر: ديوان
المطبوعات الجامعية، 1985)، ص ص 66-67.

42- بلعور مصطفى، مرجع سابق، ص 56.

43- عبد الله العروبي، مفهوم الدولة. (الدار البيضاء: المركز الثقافي
العربي، 1981)، ص 146.

44- جلال أحمد أمين، الدولة الرخوة في مصر. (القاهرة: دار سيناء للنشر،
1993)، ص ص 68-71.

45- ثورات الربيع العربي، لماذا قامت؟ وما النتائج التي ترتب عليها؟

46- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1،
(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص ص 176-179.

47- نبيل عبد الفتاح، "الثورة والاندماج الوطني"، جريدة الأهرام الرقمية 1 يوليو
2013

www.digitale.ahram.oy/policy.aspx.serial.

48- المرجع نفسه.

- 49- سعد الدين إبراهيم، "عوامل قيام الثورات العربية"، المستقبل العربي 399، 2012، ص 132.
- 50- محمد السيد سعيد، "أزمة النظام العربي"، السياسة الدولية 100، 1990، ص ص 21-22.
- 51- محمد محفوظ، ربيع العرب. (بيروت: دار الانتشار العربي، 2012)، ص 09.
- 52- عصام نعمان، "حقوق الإنسان وحقوق الشعوب"، المستقبل العربي 266، السنة 23 أبريل 2001، ص 05.
- 53- عصام نعمان، المرجع نفسه، ص 10.
- 54- هناء عبيد، "من الحرمان إلى التوقعات: الاقتصاد السياسي للثورات في المنطقة العربية" السياسة الدولية 2012، 187، ص 55.
- 55- جلال أمين، كيف نعتبر الثورة التونسية؟
[www.shorouk](http://news.com/colarunus.aspxid.3800802.www.shorouk)
- 56- دنيا ومريم وحيد، مرجع سابق.
- 57- لؤي المدهون، بحثا عن أسباب فشل التحول الديمقراطي: الربيع العربي وأعداؤه: رؤية ألمانية، أنظر الرابط: www.ar.qantara.de
- 58- خير الدين حسيب، عوامل أربعة تنجح الثورات أو تفشلها، أنظر الرابط، www.janoubia.com
- 59- لؤي المدهون، بحثا عن أسباب فشل التحول الديمقراطي: الربيع العربي وأعداؤه: رؤية ألمانية، مرجع سابق.
- 60- حسنين توفيق إبراهيم، معوقات الانتقال الديمقراطي في دول الربيع العربي، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام، ص 04.
- 61- المرجع نفسه، ص 07.
- 62- المرجع نفسه، ص 09.